

تفسير أبي السعود

التي أنعم بها عليكم لا تحسوها لا تطيقوا بحصرها ولو إجمالاً فإنها غير متناهية وأصل الإحصاء أن الحاسب إذا بلغ عقداً معيناً من عقود الأعداد وضع حصة ليحفظ بها فيه إيدان بعدم بلوغ مرتبة معتد بها من مراتبها فضلاً عن بلوغ غايتها كيف لا وما من فرد من أفراد الناس وإن كان في أقصى مراتب الفقر والإفلاس ممنواً بأصناف العناية مبتلىً بأنواع الرزايا فهو بحيث لو تأملته ألفتته متقلباً في نعم لا تحد ومن لا تحصي ولا تعد كأنه قد أعطى كل ساعة وآناً من النعماء ما حواه حيلة الإمكان وإن كنت في ريب من ذلك فقد ر أنه ملك ملك أقطار العالم ودانت له كافة الأمم وأذعنت لطاعته السراة وخضعت لهيبته رقاب العتاة وفاز بكل مرام ونال كل منال وحاز جميع ما في الدنيا من أصناف الأموال من غير ند يزاحمه ولا شريك يساهمه بل قدر أن جميع ما فيها من حجر ومدر يواقيت غالية ونفائس درر ثم قدر أنه قد وقع من فقد مشروب أو مطعوم في حالة بلغت نفسه الحلقوم فهل يشتري وهو في تلك الحال بجميع ماله من الملك والمال لقمة تنجيه عن رواه أو شربة ترويه من ظمائه أم يختار الهلاك فتذهب الأموال والأموال بغير بدل يبقى عليه ولا نفع يعود إليه كلا بل يبذل لذلك كل ما تحويه اليدان كأننا ما كان وليس في صفقته شائبة الخسران فإذا تلك اللقمة والشربة خير مما في الدنيا بالف رتبة مع أنهما في طرف الثمام ينالهما متى شاء من الليالي والأيام أو قدر أنه قد احتبس عليه النفس فلا دخل منه ما خرج ولا خرج منه ما ولج والحين قد حان وأتاه الموت من كل مكان أما يعطي ذلك كله بمقابلة نفس واحد بل يعطيه وهو لرأيه حامد فاذن هو خير من أموال الدنيا بحملتها ومطالبها برمتها مع أنه أبيع له كل آن من آنات الليالي والأيام حال اليقظة والمنام هذا من الظهور والجلء بحيث لا يكاد يحفى على أحد من العقلاء وإن رمت العثور على حقيقة الحق والوقوف على كل ما جل من السرودق فاعلم أن الإنسان بمقتضى حقيقته الممكنة بمعزل عن استحقاق الوجود وما يتبعه من الكمالات اللائقة والملكات الرائقة بحيث لو انقطع ما بينه وبين العناية الإلهية من العلاقة لما استقر له القرار ولا اطمأن به الدار إلا في مطمورة العدم والبوار ومهاوى الهلاك والدمار لكن يفيض عليه من الجنان الأقدس تعالى شأنه ونقدس في كل زمان يمضي وكل آن يمر وينقض من أنواع الفيوض المتعلقة بذاته ووجوده وسائر صفاته الروحانية والنفسانية والجسمانية ما لا يحيط به نطاق التعبير ولا يعلمه إلا العليم الخبير وتوضيحه أنه كما لا يستحق الوجود ابتداءً لا يستحقه بقاءً وإنما ذلك من جناب المبدأ الأول D فكما لا يتصور وجوده ابتداءً ما لم ينسد عليه جميع أنحاء عدمه الأصلي لا يتصور بقاءه على الوجود بعد تحققه بعلة ما لم ينسد عليه جميع أنحاء عدمه

الطارء لأن الاستمرار والدوام من خصائص الوجود الواجب وأنت خير بأن ما يتوقف عليه وجوده من الأمور الوجودية التي هي عا وشرائطه وإن وجب كونها متناهية لوجوب تناهى ما دخل تحت الوجود لكن الأمور العدمية التي لها دخل في وجوده ليست كذلك إذ لا استحالة في أن يكون لشيء واحد موانع غير متناهية وإنما الاستحالة في دخولها تحت الوجود فارتفاع تلك الموانع التي لا تنهى أعنى بقاءها على العدم مع إمكان وجودها في أنفسها في كل آن من آنات وجوده نعم غير متناهية حقيقة